



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 17 نوفمبر 1999

فهرس

* رد السيد وزير المالية عن ملاحظات السادة النواب وتساؤلاتهم خلال مناقشة مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لقطاعات:

- رئاسة الجمهورية، الدفاع الوطني، رئاسة الحكومة، الأعباء المشتركة، المالية، والشؤون الخارجية.

* مواصلة مناقشة مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لقطاعات:

- الفلاحة والصيد البحري، العدل، التضامن الوطني والأسرة، العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، والصناعة وإعادة الهيكلة.

* أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة المنعقدة يوم الأربعاء 17 نوفمبر 1999 (صباحا)

الرئاسة: السيد قاسم كبير، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- عبد الكريم حرشاوي، وزير المالية،
- غوتي مكاشنة، وزير العدل،
- عبد المجيد مناصرة، وزير الصناعة وإعادة الهيكلة،
- حسان العسكري، وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني،
- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- علي براهيتي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالميزانية.

أتشرف بتقديم توضيحات ومعلومات بخصوص
انشغالاتكم المتعلقة بميزانيات رئاسة الجمهورية، وزارة
الدفاع الوطني، رئاسة الحكومة، وزارة المالية والأعباء
المشتركة.

فيما يخص ميزانية رئاسة الجمهورية والتي تشمل مصالح
الرئاسة ومصالح الأمانة العامة للحكومة والمحافظة
السامية للأمازيغية والأكاديمية الجزائرية للغة العربية،
فتبلغ هذه الميزانية مليارا دينار جزائري وسترتفع بنسبة
4,4٪ سنة 2000 نتيجة تحويل ميزانية الأكاديمية
الجزائرية للغة العربية من مصالح رئاسة الحكومة إلى
رئاسة الجمهورية، والمبلغ الإجمالي لهذه الميزانية يصل
إلى حوالي 50 مليون دج.

أما فيما يخص الملاحظات التي تقدمتم بها والتي تتعلق
بمصير الإطارات التابعة لوساطة الجمهورية، فهي
موجودة حاليا في مستوى مصالح رئاسة الجمهورية في
انتظار تحويلها إلى مصالح أخرى بالإدارة الجزائرية وذلك
حسب التخصصات والتأهيلات وحاجات كل إدارة.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة.

أرحب بالإخوة أعضاء الحكومة.
يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم الاستماع إلى رد السيد
وزير المالية على تدخلات السيدات والسادة النواب
بخصوص القطاعات التالية: رئاسة الجمهورية، الدفاع
الوطني، الأعباء المشتركة والمالية. أحيل الكلمة إلى
السيد وزير المالية فليتنفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة النواب.

إن اقتناء التجهيزات وصيانتها وعصرنتها لجعلها في مستويات عملية وتكنولوجية مرضية، هي عوامل تتطلب استثمارات معتبرة جدا. وأذكر على سبيل المثال أن سعر طائرة قتال يفوق 50 مليون دولار، أي 3,5 ملايين دج أو 350 مليار سنتيم للطائرة الواحدة. ويقدر سعر الطائرة العمودية الواحدة بأكثر من 25 مليون دولار أي مليار و 750 مليون دينار وسعر الغواصة أكثر من 150 مليون دولار أي 10,5 ملايين دج أو 1000 مليار سنتيم تقريبا بينما يقدر سعر دبابة قتال بحوالي 10 ملايين دولار أي 700 مليون دج. وعليه فإن اقتناء أسطول جوي يتكون من 20 طائرة قتال قد يكلف بدون مستلزمات الإمداد ما يقارب 70 مليار دج أي تقريبا نصف ميزانية وزارة الدفاع الوطني.

كما أن استغلال هذه الإمكانيات والتحكم فيها يتطلب إطارات ذات تأهيل عال وهياكل تكوين ورسكلة مزودة بأحدث الوسائل وقادرة على التكفل والتجسيد التدريجي لخيار "احترافية الجيش الوطني الشعبي" الذي لارجعة فيه، حيث أصبح من متطلبات العصر أكثر فأكثر، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تمتص نفقات التسيير الضرورية للمحافظة على الطاقات المتوفرة فيما يخص الأجور والأعباء الاجتماعية والتغذية ونقل المستخدمين والصيانة العادية غالبية موارد الميزانية المخصصة للدفاع الوطني أي ما يقارب 90٪ من مجموع الميزانية. وبالرغم من مقتضيات المحافظة على القدرات العملية وتطويرها نحو آفاق "احترافية القوات المسلحة" والمعالجة الملائمة للوضع الأمنية وفي ظرف يتميز بنقص موارد الميزانية، فقد سعت وزارة الدفاع الوطني من خلال تحضير مشروع ميزانية سنة 2000، إلى وضع اختيارات ميزانية تسمح ببلوغ أفضل موازنة بين التكلفة والفعالية، وتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة. يسمح تحليل النفقات العسكرية في نطاق واسع بالملاحظة أنها

فيما يخص ميزانية رئاسة الحكومة، لم أسجل أية ملاحظة بشأنها وأشار إلى أنها ستخفف بنسبة 5,7٪ نظرا إلى تحويل ميزانية الأكاديمية الجزائرية للغة العربية من مصالح رئاسة الحكومة إلى رئاسة الجمهورية.

فيما يتعلق بوزارة الدفاع الوطني، أود في البداية التوجه إليكم باسم الحكومة ووزارة الدفاع الوطني بأخلص عبارات الشكر على ما أوليتموه نشاطات وزارة الدفاع الوطني من تقدير واهتمام، وأيضا على اهتمامكم بمهام الجيش الوطني الشعبي وإمكاناته.

لقد سجلت مع مسؤولي وزارة الدفاع الوطني كل ما ورد من ملاحظات وتوصيات ترمي إلى تزويد الوحدات والهيئات المكلفة بالدفاع الوطني بالإمكانيات الضرورية اللازمة لأداء مهامها الدستورية والشرعية وكذا المساهمة في جهد التنمية الوطنية. كما أغتنم هذه الفرصة لأستسمحكم بالتذكير ببعض محاور تطوير نظام الدفاع الوطني وعصرنته وتقديم بعض التوضيحات عن استفساراتكم.

يخول الدستور الجيش الوطني الشعبي مهام الدفاع عن سلامة التراب الوطني والحدود والدفاع عن الوحدة الوطنية. ويتطلب أداء هذه المهام إمكانيات معتبرة بالنظر إلى شساعة التراب الوطني وعدد البلديات المجاورة -وهي سبع بلديات- وبعض التوترات الممكن حدوثها قرب حدودنا وكذا المعالجة الملائمة للوضع الأمنية للبلاد، ومن بين الإمكانيات الضرورية للجيش الوطني الشعبي ليقوم بمهامه، نذكر أساسا الإمكانيات العملية الكبرى المتمثلة في الطيران، البحرية، الدفاع الجوي عن الإقليم، السلاح المدرع، المدفعية، هندسة القتال، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الدرك الوطني وحراس الشواطئ. وتتمثل إمكانيات الإمداد والدعم في العتاد، الإدارة، الصحة العسكرية، المواصلات، المنشآت، التكوين، الصناعات العسكرية والبحث العلمي.

رئيس الجمهورية للبحث نهائيا في مختلف الحالات التي تشكلها الدفعات المعنية، وسوف تنجز هذه العمليات بمراحل إلى غاية سنة 2000. وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتسوية وضعية مواطنين يوجدون في حالة غير متماشية وتشريع الخدمة الوطنية لا بتسريح من التزامات الخدمة الوطنية أو أي عفو كان، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن المادة 86 من الأمر المتضمن قانون الخدمة الوطنية تخول وزير الدفاع الوطني صلاحيات تحديد، وفق الحاجة، حجم الوحدات الممكن تجنيدها وتركيبها فيما يخص المؤهلات والتخصصات. يحرر هذا القرار عددا كبيرا من المواطنين من واجباتهم إزاء الخدمة الوطنية كما يسمح لهم بالترشح لمناصب شغل في القطاعين العمومي والخاص.

أما فيما يخص مشروع القانون الخاص بالخدمة الوطنية، فسوف يعالج مستقبلا كل القضايا مضمونا وشكلا، وسيشكل الإطار الأمثل لمناقشة كل المشاكل المتعلقة بالموضوع، ويوجد قيد التحضير وسيقدم لكم بمجرد اكتماله.

أما فيما يخص ميزانية وزارة المالية والانشغالات التي تفضلتم بإبدائها، فسترتفع، إن شاء الله، إلى 7,5٪ سنة 2000. وهذا الارتفاع ناتج عن تحسين عتاد التسيير بـ 12٪ ونفقات الموظفين بـ 6٪ وأشغال الصيانة بـ 9٪. هذا فيما يخص ميزانية التسيير. أما ميزانية التجهيز فإن وزارة المالية قد دخلت في تطبيق برنامج واسع لتحسين الإمكانيات وإنجاز هياكل جديدة بما في ذلك مقر الوزارة ببن عكنون وكذا ديار المالية، مراكز المالية، الأحياء الجمركية، فروع مسح الأراضي وتجهيزات أخرى تخص الإعلام الآلي، الاتصالات والأدوات التوبوغرافية.

بشأن الملاحظات التي تقدمتم بها عن الإصلاحات الجارية في القطاع المالي وكذا فعالية الإدارة المكلفة بالجباية وعصرتها وانشغالات أخرى تتعلق بفعالية

عرفت استقرارا نسبيا خلال التسعينيات، بل قد سجلت في الحقيقة نوعا من التراجع بسبب تقلصات الميزانية والانخفاضات المتتالية للعملة الوطنية. ويمكن تأكيد هذه الملاحظات من خلال تحليل تطور النفقات العسكرية بالمقارنة في نفس المرحلة بميزانية الدولة من جهة وبالنتائج الداخلي الخام من جهة أخرى.

وفي الأخير، يتأكد هذا التحليل أيضا من خلال نتائج استغلال إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن والمتعلقة بالنفقات العسكرية للجزائر مقارنة بنفس مصاريف البلدان المجاورة والتي لها وضعية مشابهة فيما يخص المواقع الجيوسياسية والدفاع.

تخصص الجزائر اليوم أقل من 5٪ من ناتجها الداخلي الخام للدفاع الوطني في حين نجد بالمقابل بلدانا مثل المغرب، ليبيا ومصر تخصص له على التوالي 4,5٪ و 5٪ و 6٪ وبلدان أخرى تخصص أكثر من ذلك، ونذكر منها إيران 8٪، سوريا 8,8٪، إسرائيل 13,3٪، العراق 14٪ والمملكة العربية السعودية 10٪. تترجم هذه المعطيات عند الحاجة الأهمية الممنوحة للدفاع الوطني في بقاء هذه البلدان وتنميتها، وهي كلها أمثلة يتحتم على بلادنا النظر فيها إن هي أرادت الحصول على جيش قوي قادر على ردع أية مؤامرة عدوانية وصدّها والقضاء عليها مهما كان مصدرها.

أما فيما يخص الملاحظات المتعلقة بالخدمة الوطنية، فقد اتخذ فخامة السيد رئيس الجمهورية قرار تسوية وضعية عدد كبير من المواطنين إزاء هذا الإلزام القانوني، والمتمثل في الخدمة الوطنية. إن الأمر غالبا ما يتعلق بمجندين لم يقوموا بإجراءات الإحصاء أو زيادات التأهيل أو الذين لم يستجيبوا لأوامر الالتحاق بالخدمة الوطنية الموجهة إليهم من مكاتب الخدمة الوطنية، وبالتالي فقد وضعوا أنفسهم في حالة غير قانونية تجاه التشريع الساري المفعول في هذا الخصوص. وقد جاء قرار السيد

كانت لنا 500 قباضة فارتفعت لتصبح اليوم 900 قباضة منها 369 قباضة مكلفة بتحصيل الضريبة فقط. وأسسنا منذ سنتين تقريبا مديرية مركزية مكلفة بالرقابة ومكافحة الغش الجبائي، تحتوي على 40 فريقا يشتغل عبر التراب الوطني في مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

فيما يخص الإعلام الآلي، يصل المبلغ الإجمالي الذي خصص لهذا المشروع إلى مليار دينار، ويخص إنشاء 3 مراكز تتكفل بالإعلام الآلي في المستوى الجهوي. فالتحسين في تحصيل الضريبة وكل الأرقام التي قدمتها أمس والخاصة بفعالية مصالح الضرائب هي ناتجة عن الجهد المبذول في هذا المستوى أي التنظيم وتحسين التجهيزات.

وفيما يتعلق بالجمارك فقد تم منذ سنة 1994 تشغيل 500 إطار إضافي حاملين لشهادات جامعية، وفتحت 3 مدارس لتكوين رجال الجمارك وتكون فيها منذ نفس السنة 4000 إطار وعون للجمارك، ولدينا مشروع إنشاء مدرسة جديدة في مدينة وهران.

أما عن إدخال الإعلام الآلي، فالجميع على علم بأهمية مركز الإعلام الآلي الموجود بالجزائر العاصمة والذي يربط كل الموانئ والمطارات والمديريات الجهوية وكذا المراكز الموجودة في الحدود. إذن فالإعلام الآلي متوفر ولقد حسن ظروف العمل في مستوى الجمارك.

فيما يخص الممارسات ومكافحة الغش والتهرب في مستوى الجمارك يجب حقا بذل جهود جبارة للتحكم في هذا الميدان الحساس جدا، والذي قبل عنه الكثير في هذه الأيام الأخيرة.

وأغتنم هذه الفرصة لأقول: فعلا تسجل مشاكل ونقائص وسلبيات ورشوة داخل منظومة الجمارك، وذلك على غرار

النظام الجبائي وكذا مواضيع تخص القطاع الجمركي وأسئلة أخرى قد طرحت في هذا الشأن، أذكر أنه بخصوص الإصلاح الجاري في القطاع المالي، يطبق حاليا برنامج واسع سواء في مستوى المديرات العامة التابعة لوزارة المالية أم البنوك أم شركات التأمين.

أما عن المديرية العامة للميزانية فإننا وحدنا المديرات المكلفة بميزانية التسيير والتجهيز وقمنا بتطهير المشاريع التنموية وتحسين نظام التسيير في مجال كل المعطيات التي تخص الميزانية، وأسسنا مؤخرا صندوقا جديدا يعرف بصندوق التجهيز والتنمية الذي يقدم مساعدة تقنية ويقوم بتركيبات مالية تخص تمويل كل المشاريع التنموية.

كما أدخلت إجراءات أخرى إصلاحية في مستوى كل المديرات الأخرى سواء بالنسبة إلى المديرات العامة للمحاسبة أو المديرية العامة لأموال الدولة وكذا المديرية العامة للضرائب والتي تحسنت أوضاعها بصفة جذرية.

فيما يخص الإطارات وأعوان الدولة، فقد وصل عدد العمال بصفة إجمالية إلى 17000 سنة 1994 وارتفع إلى 25 ألفا سنة 1999. وهذا ما يوضح أن المديرية العامة للضرائب توسع الصفوف سنة بعد سنة في إطار تحسين الخدمة وفعالية مصالح الجباية.

وفيما يخص التكوين فقد أسسنا سنة 1998 مدرسة وطنية للضرائب تكون سنويا 1200 إطار، كما نقوم بتكوين الإطارات في مستوى كل الولايات، حيث بلغ عدد الإطارات التي تكون سنويا 4500 إطار وعون.

فيما يخص المنشآت المبرمجة في تجهيز وزارة المالية، تتوفر هذه الأخيرة على 45 دارا مالية مبرمجة، 27 منها تم تسليمها وهي اليوم تشتغل. كما تتوفر على 35 مركزا ماليا منها 12 مركزا بمحافظة الجزائر الكبرى.

فعلا بعض المشاريع التي تقدم بها الشباب. وأضيف إلى كل المعطيات التي تقدمت بها أن هناك 6000 ملف استثمار للشباب إلى غاية يومنا هذا قدمت للبنوك ورفضت لاحتوائها على مشاكل عديدة منها عدم توفرها على ضمانات وشروط كافية أو لكونها تتعلق بمشاريع ذات صلة بقطاعات وصلت حد الإشباع وليس لها مستقبل وهذا هو المشكل الوحيد. فالشباب عندما يأتي بملف استثماري ويقدمه لا يفكر إلا في مستقبله ووضعيته، فهو لا يعرف كم من شاب تقدم في نفس الوقت بمشروع مماثل لمشروعه إلى نفس الوكالة وفي نفس الولاية. وأعتقد أنه من المفروض على البنوك تقديم يد المساعدة والنصائح الضرورية لهؤلاء بكل موضوعية، وقد تبدو تصرفات غير لائقة من بعض الإطارات في بعض البنوك، ولهذا أعتقد أنه على النواب والإطارات أو المسؤولين في مستوى الولايات أن يعاينوا هذه المشاكل ويدلونا إلى الأماكن التي توجد بها حتى نقوم نحن بالواجب .

تلكم هي أهم الأسئلة والانشغالات المقدمة في مستوى نشاطات وزارة المالية.

أما فيما يخص ميزانية الأعباء المشتركة، فإنني قدمت أمس بعض التوضيحات عن المبلغ الإجمالي الذي يصل إلى 330 مليار دج أي ما يمثل حوالي الثلث من ميزانية الدولة، وهو في الحقيقة مبلغ هام جدا. ولكن أهم شيء يتكون منه المبلغ المخصص لسد المديونية العمومية كما ذكرته البارحة هو 290 مليار دج ، وتفسر هذه الزيادة (أي نسبة 38٪) مقارنة بسنة 1999 المبلغ الإجمالي وتطوره.

أما التدخلات العمومية فيقدر مبلغها الإجمالي بـ 26,8 مليار دج أي بتخفيض يقدر بـ 7,8٪، والفقرة الوحيدة التي يمكن إعادة توزيعها طيلة السنة هي الميزانية المخصصة للنفقات غير المتوقعة والمقدرة بـ 6,5 ملايين دج، أي بتخصيص يساوي 43٪ مقارنة بسنة 1999.

ما هو موجود في كثير من مصالح تابعة للدولة أو خارجة عنها. وأغتنم الفرصة أيضا لتوجيه نداء إلى كل أعوان وإطارات الجمارك النزهاء المخلصين الذين اتخذوا المهنة شغلا شريفا ونبيلًا خدمة للبلاد، وتأدية لهذا الواجب لحماية الحدود من الغش والتهرب وتحسين التحصيل على الضريبة ودعم الاستثمار وضبط الشؤون الاقتصادية للمشاركة في دعم التنمية الاقتصادية. ولدينا -والحمد لله- إطارات نزيهة ورجال جمارك نزهاء قائمون بواجبهم في مستوى كل المناطق الحدودية. كما أدعوهم إلى توحيد صفوفهم إضافة إلى الجهود الإصلاحية التي ستدعمها وزارة المالية.

فيما يخص الأسئلة والانشغالات الأخرى التي طرحتموها والخاصة بشهادة عدم الخضوع للضريبة فالإقتراح الذي قدمتموه مقبول. وستفكر وزارة المالية في الأيام المقبلة، إن شاء الله، في تغيير شروط منح هذه الوثيقة، حيث ستعد دفاتر مرقمة وتفرض مراقبة على كيفية منح هذه الوثيقة. ونفس الشيء يقال بالنسبة إلى طابع الدمغة، الذي يعرف مشاكل الأمر الذي أدى إلى نقصه، وسوف نندارك ذلك لتحسين الأوضاع.

أما عن الملفات المتعلقة بالنزاعات التي يفوق مبلغها الإجمالي 10 ملايين دج وليس مليون دج، فيمكن الأشخاص الخاضعين للضريبة أن يتقدموا بالطعون أمام الإدارة المركزية قبل اللجوء إلى العدالة، مما يسمح بمرونة كبيرة في معالجة هذه الملفات.

فيما يخص منطقة التبادل الحر "بلارة" فهذا المشروع تتكفل به وكالة ترقية ودعم الاستثمار وهي في مفاوضات لاختيار الشركاء لتسيير هذه المنطقة.

أما فيما يخص البنوك وتمويل استثمارات الشباب، بالإضافة إلى الأجوبة والتوضيحات التي قدمتها خلال ردي على السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد الحاج الحبيب فيدوم في الأيام الماضية، فبعض البنوك رفضت

أما الخوصصة لفائدة العمال الأجراء، فقد تم حل حوالي 800 مؤسسة عمومية محلية صغيرة ومتوسطة وبعض المؤسسات الوطنية. وتأسست بعد بيع أصول هذه المؤسسات وكل أملاكها للعمال 1520 شركة جديدة ذات أسهم من قبل العمال وهي تضم 30 ألف أجير مساهم. وقامت هذه الشركات بتشغيل عمال جدد وصل عددهم إلى 3000 منصب شغل. يعد هذا أمرا إيجابيا بالنسبة إلى جميع الحلول. فقد أصبح الأجراء أرباب عمل، وتم إحداث 1520 شركة جديدة عوضت 800 شركة كانت متوقفة عن النشاط وفي حالة إفلاس.

وفيما يخص بيع أصول هذه المؤسسات وأملاكها لدي إحصاء يخص 775 شركة تشكلت من العمال. كما قدر مبلغ الأسهم المتنازل عنها بـ 9 ملايين دينار جزائري. ويتم دفع هذا المبلغ الإجمالي خلال 20 سنة في شكل قروض متبوعة بفترة "مهلة" تمتد إلى 3 سنوات. كما يتم تخفيض السعر بـ 15٪، إذن هذه هي أهم المعطيات التي تتعلق بخوصصة المؤسسات. أشكركم مرة أخرى على كل الملاحظات والجهد الذي يبذله مجلسكم الموقر في إثراء مشاريع الميزانية ومشروع قانون المالية لسنة 2000. شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير. نشرع الآن في استكمال برنامجنا المسطر لهذا اليوم بتدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان رحمانى فليتكلم.

السيد عثمان رحمانى: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيدي الرئيس،

فيما يخص محتوى قسم السلطات العمومية فهو يضم مؤسسات الدولة مثل مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري وكذا رواتب أعضاء الحكومة، إذن هذه هي السلطات العمومية يا سي بن محمد. لقد طرحت سؤالا وأنت نائب تنتمي لهذا المجلس الموقر والمحترم، إذن إنك تابع لهذه السلطات العمومية ولك سلطة...

ما هو دور بعض المؤسسات؟ وقد طرحتم انشغالا يتعلق بالمرصد الوطني لحقوق الإنسان. فهذا المرصد يدرس حقوق الإنسان ويحافظ عليها ويحترم شروط تطبيق قواعدها ويعد تقارير عن هذه المواضيع ويشترك في ندوات على الصعيد الدولي تخص حقوق الإنسان.

أما عن مجلس الخوصصة أو الخوصصة ودور لجنة الرقابة في بيع المؤسسات العمومية، فلقد تقدمنا بقائمة 89 مؤسسة معروضة للبيع، وسجلنا عددا من الاقتراحات ولم تبيع بعد هذه المؤسسات، أعطيكم بعض المعلومات عن خوصصة المؤسسات، ولكن قبل ذلك، فقد طرحتم سؤالا يخص مرصد المراقبة والوقاية من الرشوة وكذا مجلس المنافسة. فقد تمت برمجة هاتين الهيئتين من قبل المفتشية العامة للمالية لتقييم مهامهما بالمقارنة بالميزانية الممنوحة لهما سنويا. قلت سوف تقيم -إن شاء الله- أعمالهما للنظر في مدى حاجتهما إلى الدعم الإضافي للرفع من فعالية نشاطهما حتى يقدم لهما. أما في حالة وجود أمور أخرى فسنتطرحها للنظر فيها أيضا.

فيما يخص تقديم حصيلة الخوصصة التي طلبها بعض الإخوة فإن عملية الخوصصة الكاملة يتكفل بها المجلس الوطني للخوصصة. فلقد قدمنا -كما قلت آنفا- قائمة بـ 89 مؤسسة تتكون من 384 وحدة، وتمت دراسة ملفات 66 وحدة من قبل الشركات القابضة لاتخاذ القرار بخصوصها، وفيما يخص الخوصصة عن طريق البورصة فقد فتحنا رأس مال لكل من "نزل الأوراسي" و"رياض سطيف" و"صيدال" بـ 20٪.

بين وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز حتى يخصص جزء من ماء البئر المحفور لسقي البساتين. وهكذا نحافظ على الأراضي الفلاحية من جهة ولا ندفع بسكان هذه القرى إلى النزوح إلى المدن بحثا عن لقمة العيش بعد أن حرموا من مصدر رزقهم من جهة أخرى.

السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية، إن شريحة من الشباب مقصاة من الاستفادة من القروض المصغرة، لأنها لا ترغب في التعامل بالربا. ولحل هذه المشكلة فإنني أطلب من معاليكم دراسة مقترحي، المتمثل في تقليص مدة تسديد القرض من خمس إلى ثلاث سنوات لكل من لا يرغب في التعامل بالربا، فيسدد نفس المبلغ الذي اقترضه ولكن خلال ثلاث سنوات مثلا.

السيد وزير الصناعة، إن مصنع الأحذية وهو المصنع الوحيد المتوفر بولايتنا يعاني منذ مدة. فلا هو أغلق وأعطى العمال حقوقهم ولا هو يعمل وينتج. وأصبحت العشرات من العائلات دون دخل، تعاني الفقر والحرمان والمجاعة. ولقد وصل الحال بالبعض إلى حد أن فقد عقله. فهلا وجدتم معالي الوزير حلا لهذا المعمل حتى يستأنف إنتاجه ويعود العمال إلى جدهم ونشاطهم أو على الأقل سددتم أجورهم المجمدة منذ سبتمبر 1998؟ شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عثمان رحمان وأحيل الكلمة إلى السيد نجيب دنون... هو غائب، محمد فادن.. محمد ميلود مولاي عمار... بلقاسم ملاح، تفضل.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة الوزراء،
السادة الضيوف،
السلام عليكم.

(أسلام أمقران فلاكم أي كرازن أي كرازين).

لقد قال أحد المفكرين: "إن من لا يأكل بفأسه لا يفكر برأسه". وعليه فإن الاستقلال والسيادة الوطنية لا يكتملان إلا إذا حققنا الاكتفاء الغذائي. وإن دور الفلاح لا يقل أهمية عن دور العيون الساهرة على حماية الحدود. ومن هذا المنطلق وجب إعطاء كل الدعم والتسهيلات والمحفزات لكل من امتهن خدمة الأرض وأحبها. وعلى هذا الأساس وجب رفض كل الزيادات التي تمس الفلاحين وخاصة تلك المتعلقة بالماء والوقود والكهرباء لما لها من انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي، وبالتالي على استقلالية القرار السياسي لوطننا.

وإنني لا أرغب في مناقشة ميزانية القطاعات من خلال الأرقام ولكن من خلال الواقع المعيش على مستوى الولاية التي أنتمي إليها.

سيدي الرئيس،

إنني على يقين من أن الجميع، وعلى رأسهم السيد وزير الفلاحة، يستغربون حينما يعلمون أن بعض المناطق، مثل بلدية "الخيشر" بولاية البيض حيث يتوفر الماء والأرض واليد العاملة، الأرض مهملة لا لشيء إلا لعدم توزيعها على الراغبين في استغلالها. وهكذا نساهم في ارتفاع قيمة فاتورة استيراد المواد الغذائية والرفع من مستوى البطالة.

السيد الوزير،

في الوقت الذي يجب فيه علينا استغلال أي شبر من الأرض الصالحة للفلاحة، فإننا في بعض الأحيان نقضي على بساتين كانت تساهم في زيادة المنتوج الفلاحي وكانت مصدر رزق لمجموعة من المواطنين. وكمثال على ذلك ما حدث ويحدث في "مكثر" بالبيض، حيث تسبب حفر بئر من قبل مديرية الري في تجفيف الينابيع التي كانت تستعمل لسقي البساتين التي تموت الآن ببطء. ولهذا فإنني أقترح أن يتم التنسيق في مثل هذه الحالات

لماذا يعاني الفلاح دائما هذه المشاكل؟ إننا نشك في بعض الأحيان في أنها سياسة منتهجة قصدا حتى تبقى الجزائر تستورد دائما القمح والشعير من بلدان كانت -أوكد- بالأمس القريب تستورد القمح من الجزائر! وهنا يبقى السؤال مطروحا. ومن ناحية أخرى لا بد علينا أن نشجع الفلاح في مجال إنتاج البطاطا، حيث كانت منطقتنا "عين الكرشة" و"مسكيانة" بأم البواقي ومعسكر في الغرب الجزائري تحتلان الدرجة الأولى في إنتاج البطاطا ذات النوعية الجيدة.

ولدي أسئلة أطرحها على السيد الوزير وأنا متأكد منها، وهي كالآتي:
ما هو مصير القرارات الخمسة التي اتخذها رئيس الجمهورية السابق السيد اليمين زروال لصالح الفلاحين؟ أريد جوابا عنه.

ما هي الجهة المختصة في عملية صيانة السدود؟ هل هي وزارة الفلاحة أم وزارة التجهيز؟ وأشكر جريدة الخبر التي تطرقت في عددها الصادر اليوم إلى هذا الموضوع، حيث نشرت تحقيقا عما يعرف بالتعليمة الوزارية رقم 452 التي جمدت ما يقارب 120 مليار دينار بالغرب الجزائري. أود أن تعطينا تفاصيل أكثر، وأشكر جريدة الخبر مرة أخرى على تطرقها إلى هذا الموضوع.

أتطرق إلى مشكل آخر ذي صلة بوزارة التضامن الوطني والعائلة وإن كانت ربما غير مبرمجة اليوم. ولكنني حضرت الموضوع وأود التدخل بشأنها لأسأل، إذا سمحتم سيدي الرئيس،... هي مبرمجة؟.. لا بأس. السيدة الوزيرة ماهي الإجراءات المتخذة خلال شهر رمضان خاصة في هذا الموسم لفائدة المواطنين الفقراء؟ كما أسأل، السيدة الوزيرة عن ديار الرحمة التي خصص لها "التيليطون" 24 ساعة بث قصد إنشاء خمس منها، إلا أنه تم إنجاز دار رحمة واحدة فقط ببيئر خادم من قبل الجيش الوطني الشعبي. فأين ذهبت الأموال التي تبرع بها الشعب الجزائري والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية؟

يقتصر تدخل اليوم على مجال الفلاحة وتمنيت لو كان وزير الفلاحة حاضرا معنا. ولكن يبقى السؤال مطروحا على وزارته.

أولا: يعاني قطاع الفلاحة الذي بقي يتيما بعد رحيل أب الفلاحين في أيام السبعينات، يعاني اليوم الكثير والكثير، حيث نلاحظ في ميزانية سنة 2000 انخفاضا بنسبة 0,20٪. السيد وزير الفلاحة، لقد أصبح اليوم هذا القطاع في حد ذاته والفلاح بصفة خاصة حقلا للتجارب. فكم من فلاح يعاني مشاكل عديدة، أولها مشكلة تسوية العقار الفلاحي الذي أصبح بين أيادي السماسرة وأصحاب النقود. ويعتبر العقار الفلاحي الأساس في تنمية الفلاحة، وهناك غياب تام للبنك الفلاحي الذي أنشئ من أجل مساعدة الفلاح وإعطائه توجيهات في مجال الفلاحة مثل باقي البنوك العالمية. فالبنك الفلاحي لا يعرف الفلاح؛ فهو مجرد اسم موضوع على جدارية البنك الفلاحي.

ثانيا: الضرائب المطبقة على الأسمدة والغلاء الفاحش ورداءة النوعية. أين هي وزارة الفلاحة والمرشدون الفلاحيون لمساعدة الفلاح في الميدان وليس في المكاتب؟

فغلاء العتاد الفلاحي جعل الفلاح لا يجد المساعدة لشرائه، حيث يباع في الجزائر بمبالغ مرتفعة. وهنا أفتح قوسا لأسأل: هل يعقل أن يشتري الفلاح جرارا مصنوعا في الجزائر بسعر يعادل سعر سيارة "مرسيداس" مستوردة من ألمانيا؟ السؤال يبقى مطروحا. أضف إلى ذلك ثمن الكهرباء، وارتفاع أسعار المازوت، ومشاكل البذور، والمعاملات غير اللاتقة أثناء توزيعها.

إن مشكلة الجفاف، السيد الوزير، هي من عند الله سبحانه وتعالى، وليس الفلاح مسؤولا عنها. فارحموا الفلاح يرحمكم الله يا مسؤولي وزارة الفلاحة.

التأكيد هنا على ضرورة حماية هذه السدود وبناء منشآت ملحققة بها. كما يتعين الشروع في أقرب الآجال في تطهير السدود القائمة من الأوحال إذ أن هذه العملية، زيادة على أنها تكفل تخزين المزيد من الموارد المائية، فهي تبعد الخطر عن المحيط وعن السكان. ولا يسعنا في هذا المقام إلا التذكير بأنه لا تنمية فلاحية دون توفر الماء (وأضع خطأ تحت هذه العبارة).

2 - سن قانون يمنع كل استثمار صناعي ثقيل وملوث في المناطق الفلاحية الواقعة في شمال الجزائر. ولا يرخص إلا بالوحدات الزراعية، الغذائية القادرة على امتصاص الفائض من الإنتاج الفلاحي بغرض تحويله أو تصبيره وهكذا نعكس ظاهرة النزوح الريفي.

3 - إرجاع المناطق إلى طابعها الفلاحي:
* تخصيص السهول الداخلية لزراعة الخضر وتربية الأبقار، والأطلس التلي لغرس أشجار الفواكه، والهضاب العليا لزراعة الحبوب والكلّ والزراعات الصناعية، والمناطق السهبية لتربية المواشي، ووحدات الجنوب والمناطق الصحراوية لزراعة النخيل.

4 - إعادة زراعة الأصناف النباتية المتكيفة مع الشروط المناخية لمناطقنا وتطويرها: الحمضيات والزيتون وعبن المائدة والعبن المخصص للتجفيف والتمر.

5 - إنشاء شبكات التبريد للتخزين والحفاظ على المنتوجات الزراعية الفائضة الأكثر تعرضا للإتلاف ولضمان حسن تموين السوق الداخلية.

6 - القضاء، إلى أقصى درجة، على البيروقراطية التي تعرقل علاقات المزارعين بالمؤسسات ذات الخدمة العمومية ووضع إجراءات مرنة لكل استثمار سواء أكان زراعيا أم شبه زراعي أم متعلقا بالزراعة الصناعية.

وكذلك أقترح، في هذا المجال وربما يشاطرنني زملائي النواب لا سيما ونحن في شهر رمضان، على السيدة الوزيرة تخصيص أسبوع تضامني لفائدة الفقراء بمناسبة شهر رمضان. ويتم ذلك عن طريق التيليطون، حيث سنساهم نحن النواب في الغرفتين بمبلغ 10 آلاف دينار جزائري لكل نائب أي ما يعادل 524 مليوناً حتى نساعد هذه الفئة خلال شهر رمضان. ونبدأ هذه العملية بالسيد الرئيس. وشكرا السيد الرئيس (تتميريث).

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم ملاح، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز مشنن.

السيد عبد العزيز مشنن: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

أسرة الصحافة،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يتمحور تدخلي حول التنمية الفلاحية، ونظرا إلى ضيق الوقت فإنني أدخل مباشرة في صلب الموضوع.

لقد طرأت على الفلاحة الجزائرية منذ الاستقلال سلسلة متوالية من الإصلاحات دون الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية. إلى جانب ذلك بقي التكامل بين الفلاحة والصناعة حلما بعيد المنال. وتحتاج الفلاحة في بلادنا اليوم إلى الدعم المطلوب حتى تلعب دور المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية.

في رأينا أن اتخاذ تدابير حازمة هو السبيل الكفيل بإخراج هذا القطاع من وضعيته المتردية، هذه التدابير يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1 - تعبئة الموارد المائية السطحية عن طريق الإنجاز السريع لسدود جديدة تحدد طاقتها على أساس معدل الأمطار المحلي والمساحات الواجب سقيها. ويجب

الآجال- الهيئات والهيكل التي نص عليها القانون رقم 8/9 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتعلق بالبحث العلمي.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة معالي الوزراء ومساعدتهم،

زملائي النواب،

سيداتي سادتي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتناول موضوع العمل والحماية الاجتماعية نظرا إلى أهميته وبعده سوف نرى ذلك إن شاء الله.

سيدي معالي الوزير، بدون مقدمات أطرح على سيادتكم المشاكل العويصة التي تتخبط فيها فئة المعوقين والظروف الصعبة التي تعيشها هذه الشريحة المهمشة فعليا على الساحة الوطنية رغم القوانين المسطرة لصالحها والتي لم تحترم على الإطلاق. وأناشدكم سيادة معالي الوزير أن تظمنوها في ردمك عقب هذه المناقشة. ومشاكل هذه الفئة هي :

1- التأخر اللامعقول والمثير للأعصاب في دفع المنحة للمعاقين حركيا 100٪ إذ كيف يعقل يا أولي الأبواب أن تتأخر هذه المنحة الزهيدة والتي لا تساوي شيئا مقارنة بالظروف القاسية التي تمر بها مختلف الشرائح الاجتماعية بـ 18 شهرا؟ كيف نبرر ذلك؟ والجواب عندكم سيدي الوزير.

7 - تثمين العمل الزراعي بغية تشييب اليد العاملة برفع الأجور وتقديم منح وتخصيص جوائز تحفيزية وتأسيس أوسمة الاستحقاق الوطني لفائدة المنتجين الذين حققوا مردودا وافرا سواء أكان في مستوى الإنتاج الحيواني أم الزراعي.

8 - مساعدة المزارعين كما هو الشأن في جميع أنحاء العالم باتخاذ العديد من التدابير الكفيلة بتخفيض كلفة الإنتاج عن طريق تخفيض سعر الماء والكهرباء والوقود والغشاء البلاستيكي والأسمدة والمواد الصحية النباتية على وجه الخصوص.

9- التشجيع والمساعدة على إنشاء مؤسسات مهنية وتعاونيات ومراكز متخصصة حسب كل زراعة (مثل مركز تطوير زراعة البطاطا).

10- انتهاج سياسة في مجال الأسعار لا تضر بالمنتج ولا تتسبب في تدهور القدرة الشرائية للمواطن ولا تجعل هذا الأخير يحجم عن الاستهلاك. كما ينبغي وضع قائمة جهوية لأسعار المواد الموجودة في السوق والترويج لها إعلاميا.

11 - تكييف التكوين في الميدان الفلاحي مع واقع الفلاحة الجزائرية عن طريق تكوين عمال متخصصين وأعاون تقنيين متخصصين، حيث أهمل التكوين الفلاحي هذه الفئة من العمال والأعاون المتخصصين وانصبت الجهود على تكوين المهندسين الذين لا علاقة لهم بالممارسة الميدانية، في حين يشكل كل من العمال المتخصصين والأعاون التقنيين القاعدة الصلبة التي يقوم عليها قطاع الإنتاج.

وأخيرا وفيما يتعلق بالبحث العلمي في الميدان الفلاحي، لا بد من العمل على حل المشاكل الغذائية التي يشكوها المواطن مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والحقيقية لهذا الأخير من خلال تنصيب -وفي أقرب

مع متطلبات هذه الشريحة مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على جميع المواطنين، والمعاق جزء منهم حسب ما ينص عليه دستور البلاد. كما أن بعض المعاقين يحملون شهادات ولهم كفاءات يجب استغلالها والاستفادة منها في خدمة التنمية الوطنية فقط. فيجب إتاحة الفرصة لهم وعدم تحميلهم ما لا يطيقون.

9- التجهيزات الاصطناعية ولواحقها: يلاحظ عدم وجود كفاءات وخبرات ماهرة ومدربة تدريباً جيداً في هذا الميدان، بالإضافة إلى النقص الواضح في الكراسي المتحركة، حيث أن ولاية الشلف تشكو نقصاً فظيماً في هذه الكراسي والدراجات النارية. ومعاقو هذه المنطقة في غيب كبير جراء انعدام هذه التجهيزات الضرورية، مع الإشارة إلى أنه يجب إجراء تسهيلات تسمح باقتناء سيارات مجهزة ومكيفة خاصة بالمعوقين وهي تسهيلات جمركية تكون بالتقسيم إن أمكن ذلك.

سيدي الرئيس، السادة معالي الوزراء، سيداتي سادتي:

ما ذكرناه بشأن المعاقين حركياً ينطبق على المكفوفين. إنهم (غالبية) بتعبير الشرقيين بين قوسين. إنهم مهمشون ومضطهدون. فهم محل اشمئزاز في المكاتب والإدارات. فلا يستقبلون ولا يسمع لانشغالاتهم رغم التعليمات والمراسيم الوزارية والولائية التي تنبه دوماً إلى حسن استقبال هؤلاء الضعفاء. فهم يتخبطون في مشاكل لا حصر لها، وأولها:

- منحة المكفوفين: هي 300 دينار شهرياً أي 10 دنائير في اليوم. هل يعقل هذا "يا ناس"؟ يكاد المرء يجن. فيماذا أعلق على هذه المنحة؟ أقول فقط إن بقيت على ما هي عليه ستبقى وإلى الأبد وصمة عار في جبين الحكومات الجزائرية المتعاقبة. لقد وعدونا برفع قيمة هذه المنحة إلى حدود ألف دينار على الأقل، لكن يبدو أن المعنيين بالأمر نسوا أو بالأحرى تناسوا هذه الفئة

2- الصعوبة والتماطل والمراوغة في تطبيق القوانين المسطرة للمعاقين حركياً، مثل: مجانية النقل العمومي، التخفيض في أجرة الكراء للمستفيدين من السكنات الاجتماعية بنسبة 40٪ لصالح المعاقين وذوي الحقوق.

3- عدم الاستفادة من بطاقة الضمان الاجتماعي التي يتأخر تسليمها للمعني بالأمر لمدة قد تصل إلى ستة (06) أشهر بالرغم من أهميتها والحاجة الماسة إليها ليستفيد منها أصحابها.

4- حرمان المعاقين حركياً في كثير من البلديات عبر التراب الوطني من الاستفادة من الشبكة الاجتماعية نتيجة التعسف والبيروقراطية.

5- دراسة الملفات المتعلقة بمنحة المعاقين بنسبة (100٪) في مستوى اللجان الجهوية، إذ غالباً ما ترفض بشكل تعسفي، ومبررات غير مقنعة بتاتا. نرجو سيدي الوزير التكفل بهذا الجانب ومن قبل سيادتكم شخصياً حتى يأخذ كل ذي حق حقه لتخفيف العبء على هؤلاء المنكوبين الذين فقدوا أعز وأغلى ما يملكه الإنسان.

6- عدم وجود صندوق خاص بفئة المعاقين يتكفل بمنحهم وقضاياهم الاجتماعية.

7- مشكل السكن: وبهذا الصدد أقترح عليكم سيدي معالي الوزير السعي من أجل السماح للاتحاديات وجمعيات المعاقين بالمشاركة في اللجان البلدية لتوزيع السكن، وتخصيص الطوابق السفلى للسكنات للمعوقين، والتفكير الجدي في تكييف السكنات الخاصة بالمعاقين بمختلف أصنافهم بمقاييس دولية معمول بها عالمياً.

8- مشكل الشغل: لا تتلاءم سياسة الشغل الحالية والقوانين المرافقة لها مع حالة المعاق ويجب تكييفها

تبدو أنها مقبولة، ولكن عندما نقارنها بالواقع اليومي المعيش نجد أنفسنا مجبرين - كدولة بجميع سلطاتها - كما تفضل به السيد وزير المالية - على طرح السؤال الآتي: " ماذا يجب فعله أمام هذا الوضع؟ "

لقد أحدث تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج إعادة الهيكلة الصناعية مشاكل في المستوى الاجتماعي. وكانت له انعكاسات تتمثل في الانخفاض الكبير للقدرة الشرائية والاستهلاك بصفة عامة، الأمر الذي أدى إلى توسيع ظاهرة الفقر إلى فئات لم يسبق لها وأن تعرضت له من قبل. ويقدر البنك العالمي في تقرير له، مستندا إلى تحقيق أجرته الوكالة الوطنية للإحصائيات سنة 1995 يخص قياس المستوى المعيشي للعائلات، وجود حوالي 4 ملايين شخص - وهو ما يعادل نسبة 14٪ من عدد السكان - يعيشون في مستوى الحد الأدنى للفقر، وهذا العدد الذي لم يتجاوز 1,7 مليونا سنة 1988 عرف نموا سريعا خلال الفترة الأخيرة. ويشير البنك العالمي كذلك إلى أن المناطق الريفية تعاني الفقر ضعف ما تعانيه المدن.

وحسب تقرير آخر يقارن بين دخل العائلات أعدته الوكالة الوطنية للإحصائيات، فإن أكثر من 9 ملايين شخص يعيشون بدخل عائلي أو فردي يساوي أو يقل عن 6 آلاف دينار جزائري أي ما يعادل 100 دولار شهريا. فهل يمكننا بتطبيق الإجراءات الحالية، مواجهة هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي وصل إلى حد خطير حيث توسعت دائرة الفقر والحرمان لتشمل نسبة كبيرة من الجزائريين؟ فالسؤال يبقى مطروحا.

لقد بينت التجربة أن التضامن بإمكانه مساعدة المجتمع في مواجهة الصعوبات وإيجاد حلول لبعض مشاكل الحياة، خاصة عندما يكون التضامن منظما من قبل الهيئات الرسمية. فالجزائر تملك طاقات كبيرة في هذا المجال لكنها لم تستعمل كما يجب. وحسب رأينا يجب

المغلوبة على أمرها. وكما يقول مثلنا الشعبي " شعبان ما درى بالجيعة ". اتقوا الله يا أولي الأمر وارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء والراحمون يرحمهم الرحمن. وتذكروا قوله (ص) " الناس مبتلى ومعافى، فارحموا أهل البلاء واحمدوا الله على العافية ". ونظرا إلى ضيق الوقت والذي لا يسمح بأكثر من هذا فأنتم على علم ببقية مشاكل هذه الفئة والتي ليست خافية على سيادتكم، سيدي معالي الوزير.

- المتقاعدون: تسري قاعدة متعارف عليها وأصبحت من المسلمات بها وراسخة في الأذهان وهي : عليك أن تشتغل بدون راتب وفي أحسن الأحوال لعدة شهور وسنوات. فهذا الأمر عاد كما يقول الصحفيون. لكن أن تشتغل طول حياتك وحتى أرذل العمر وفي النهاية لا تتقاضى منحة التقاعد فهذا ما لا يقبله عقل أو يستسيغه منطق. إنها أموالهم وفروها بعرق جبينهم واقتطعت من مرتباتهم على مر السنين. فأين ذهبت؟ ومن المسؤول عن ضياعها؟ فإذا كانت وزارة التضامن الوطني...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد شهرة وأحيل الكلمة إلى السيد الحبيب قيدوم.

السيد الحبيب قيدوم: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والإخوة المرافقين لهم،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السيدات والسادة الممثلين للصحافة الوطنية،

السلام عليكم.

أريد في البداية أن أثنى على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المحترمة. وأتطرق إلى موضوع يعني قطاعات وزارية عديدة يمثلها وزراء موجودون معنا اليوم. عندما نرى الاعتمادات المخصصة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمقدرة بمبلغ 217,9 مليار دينار جزائري

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الوقت الذي كثر الحديث فيه عن الوثام المدني، هل يمكن التنبيه والانتباه إلى وجود خطر التصدع المدني، خاصة وأن دائرة الفقر قد اتسع مجالها لتشمل الطبقة المتوسطة؟ وحيث أن الفقراء قد تدرجوا إلى دائرة المجاعة. فهل أحتاج إلى تذكير حضراتكم بأن الفقر والمجاعة يؤديان إلى الكفر بالقيم الاجتماعية بمعانيها الواسعة؟ وأذكر نفسي وإياكم بأن أهمية قانون المالية تكمن أساسا في رأي جبهة القوى الاشتراكية في مدى اهتمامه وتكفله بالمشاكل ذات الطابع الاجتماعي.

وعليه فسياسة التوجه الاجتماعي هي الكفيلة برأب صدع الثقة المكسورة بين الحاكم والمحكوم، وإعادة الاعتبار إلى مفهوم المواطنة.

سيدي الرئيس، إنني أضم صوتي إلى أصوات زميلاتي وزملائي الذين لاحظوا غياب سياسة اجتماعية واضحة المعالم، وذات استراتيجية بينة الأهداف في مشروع قانون المالية، ليحل محلها نشاط يميل إلى الارتجال في توزيع الأموال، في شكل مساعدات الأفراد والجماعات مما يجعلها لا تصل أحيانا إلى الوجهة الصحيحة. ومما يؤكد ذلك تفاقم ظاهرة التسول والتشرد في مدننا، وقد بلغ أمداهما إلى عتبة المجلس الشعبي الوطني وكذا تسكع الأطفال في الطرقات وهم لا يزالون في سن التمدرس. كما أخذت الأمراض العقلية أيضا حجما مخيفا حتى صار تسكع المرضى عقليا ظاهرة مألوفة في مجتمعنا لا تقلق الحكام.

أن يبدأ العمل الاجتماعي بصفة عامة بمجهود فكري وتصور عام في إطار استراتيجية تضمن على الأقل المستوى المعيشي اللائق وتخفيف الأعباء عن الضعفاء في المجتمع.

أما فيما يخص قطاع العمل، فقد شاهدنا في الفترة الأخيرة توسعا كبيرا للنشاطات الحرة. وكان بإمكان هذا التوسع توفير عدد كبير من مناصب الشغل غير أن الاشتراكات الاجتماعية والضرائب تحول دون ذلك، حيث أصبحت تفوق في بعض الأحيان نسبة 60٪ من الراتب، مما يؤدي إلى استعمال طرق غير قانونية وعدم التصريح. فالمطلوب إذن من الجهاز التنفيذي هو التفكير في اتخاذ إجراءات لتخفيف هذه الأعباء أي الاشتراكات الاجتماعية والضرائب. وأمام هذا الركود الاقتصادي تعرف البلاد ظاهرة خطيرة أخرى تتمثل في اللجوء إلى العمل المؤقت خاصة في إطار العمل المأجور الذي توفره المبادرات المحلية.

ونلاحظ اليوم أن المؤسسات العمومية والإدارات أصبحت كلها تفضل تشغيل أشخاص في هذا الإطار بدلا من التشغيل العادي. وهذا الوضع الذي نلاحظه في أيامنا هذه يتطور أكثر صوب العمل المؤقت. فالمطلوب من الوزارة المعنية مراقبة هذا النوع من العمل وإجبار الإدارات والمؤسسات على تشغيل الأشخاص في إطار التشغيل العادي.

وفيما يخص البنوك، وقد كان السيد وزير المالية قد تطرق إليها منذ قليل، نستطيع أن نقدم معلومات عن بعض الحالات الموجودة في الولايات وهي تخص التمويل. فبعض الملفات...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الحبيب فيدوم وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد.

وبالمناسبة، لا يهدد مرض "السيدا" فقط الولايات الموجودة في الجنوب، حيث أن الصحافة تنشر مقالات ومقالات تخص دخول بائعات الجنس من البلدان الإفريقية المجاورة. تفرض خطورة هذا المرض الاجتماعي التكفل به اجتماعيا وتربويا وتعليميا. والسؤال المطروح هو: ما موقف الوزارات المعنية من موضوع التربية الجنسية الذي لا يزال رهين المنع (طابو) ؟ وهل تتوفر إرادة وحزم وعزم في الأفق للتكفل فيما فيه الكفاية بهذه الأمراض الاجتماعية الخطيرة؟

سيدي الرئيس، إن واضع الرسم على القيمة المضافة (TVA) قد جعله في الأصل رسما تجاريا يدفعه مستهلك البضاعة. فهل يعقل أن يدفع المريض هذا الرسم بنسبة 7٪ عن طريق الطبيب الذي يلعب دور المحصل ؟ وهل يعقل أن نتصور شخصا مريضا ينتفع بمرضه الذي يعتبر، بين قوسين بضاعة ؟ إنه ليس من المنطقي وليس من الإنسانية في شيء إخضاع العلاج لهذا الرسم مهما كانت الأسباب المتذرع بها، إن هذه الحالة تلحق أضرارا...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد أرزقي فراد وأحيل الكلمة إلى السيد جمال لعامرة.

السيد جمال لعامرة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء والسادة المساعدين لهم،

زميلاتي وزملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

اسمحوا لي قبل أن أتطرق إلى موضوع الفلاحة، أن أترحم على أرواح الفلاحين الذين ذهبوا ضحية الغدر في المجزرة الرهيبة التي تعرضت لها قرية بولاية الشلف والتي ذهب

ومما زاد في قلق المواطنين هو عدم التكفل بهؤلاء المنبوذين من قبل السلطات والهيئات المعنية كالمستشفيات ومراكز الإيواء. والأخطر من ذلك أن التكفل بالمجانين رهين اعتدائهم على المواطنين، حيث تصرح السلطات في كثير من الأحيان بأن المجنون لن تأخذه لأنه لا يشكل خطرا، فهو لا يضرب الناس، ولا يقتلهم ولا يخرب ممتلكاتهم.

كما أن الخدمات الخاصة بالمعاقين الصم البكم، والمعطوبين والمكفوفين لم تتحسن بل عرفت تراجعا خطيرا. لذا يفرض واجب المسؤولية على الحكومة القيام بدراسات اجتماعية عميقة من أجل ترقية المؤسسات المتكفلة بهذه الفئة المحرومة ومضاعفة عددها لتصبح قائمة في كل الولايات. وبالمناسبة فإنني أحيي مبادرة طبع الكتب المدرسية على طريقة "براي" للمكفوفين.

سيدي الرئيس، إن من أخطر الأمراض الاجتماعية انتشار ظاهرة الإدمان على المخدرات خاصة في أوساط الشباب المهتمش وغير المهتمش بفعل الليبرالية المتوحشة وتعليمات صندوق النقد الدولي التي قوضت أركان الاقتصاد الجزائري. ومما يثير الدهشة أن الصحافة قد نشرت في الأيام الأخيرة أخبارا مفادها تورط بعض الأشخاص المنتمين إلى مؤسسات الدولة في جلب المخدرات وترويجها في الجزائر. والسؤال المطروح هو: هل تملك الوزارات المعنية إحصائيات خاصة بتجارة المخدرات واستهلاكها؟ وما هي السياسة التي تنوي انتهاجها للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات؟.

ومن أخطر الأمراض الاجتماعية كذلك والتي أفلتت من رقابة السلطات العمومية المعنية ظاهرة البغاء والمتاجرة بالجنس التي ما تزال تعد من أكبر الطابوهات في مجتمعنا. ويجرني هذا الموضوع إلى ذكر مشاكل المواليد المجهولي النسب، والأمهات العازبات. إن عدم إيلاء العناية بهذا الجانب سيؤدي حتما إلى انتشار ولاء "السيدا" والانحلال الخلقي والتفسخ الاجتماعي.

مشروع لولاية بسكرة يتعلق باستصلاح الأراضي في رأس الميعاد. ونلفت الانتباه إلى أن مناطق كثيرة في هذه الولاية تحتاج إلى استصلاح، لعل الوزارة توجه بعض المشاريع إلى بلدية شعيبة أو البساس أو زريبة الوادي أو لوطاية أو غيرها.

أما فيما يخص الطاقة فأهم شيء تعانيه الفلاحة بولاية بسكرة هو الكهرباء، هذه المادة التي تعد أساسية لتطور الفلاحة والتي يعاني الفلاحون عدم توفرها. فالبرامج السابقة كلها تعد ضعيفة في هذا المجال إن لم تكن فارغة تماما من كيلومتر واحد من الكهرباء الريفية. فلسنا ندري ما السبب. ونتساءل عما إذا كان لهذه الولاية حظ هذه السنة؟

وفي نفس القطاع دائما، نقول: إن إبراز احتياطات جديدة من المحروقات واستغلالها لا سيما في إطار الشراكة سيرفع بدون شك مقدار الجباية البترولية. لكننا في حركة مجتمع السلم ندعو إلى تنويع شبكة السلع المصنعة من البترول وتوسيعها وتطويرها والاستفادة من الميزة النسبية لبترولنا بما يساهم في رفع القيمة الحقيقية لبرميل النفط المصنع، مقارنة بالمصدر الخام أو المكرر تكريرا أولا، إذ تبلغ قيمة البرميل المصنع 80 دولارا، وثانيا، تعظيم إيجابيات الشراكة الأجنبية عن طريق توجيهها إلى مراحل تصنيعية لاحقة لعمليات التكرير والتمميع حتى تكتسب مؤسساتنا الخبرة التصنيعية.

أما فيما يتعلق بقطاع العمل والحماية المدنية فإننا نشي على تدخل زميلنا النائب شهرة. ونضيف على سبيل المثال أن الاعتمادات الممنوحة لميزانية مديرية النشاط الاجتماعي للولاية في الفصل رقم 46-15 الذي يتعلق بالمعاقين (100٪) غير كافية تماما. ولدي مثال عن بلدية بسيطة من البلديات قمت فيها بإحصاء لدى مجموعة من المعاقين فوجدتهم عانوا عدم تسلم المنحة سنة 1997 مدة 5 أشهر وسنتي 1998 و 1999 مدة

ضحيتها تسعة عشر فردا. فرحمهم الله وألهم ذويهم الصبر والسلوان. أما بعد:

فإنه لا شك أن مستقبل التنمية والاستقلال الغذائي لمجتمعنا يكمنان في قطاع الفلاحة. لذلك فإنني سوف أرفع جملة من الانشغالات تتعلق بهذا القطاع على مستوى ولاية بسكرة، أهمها وجود 25 منقبا أي آبارا غير مجهزة وغير مستغلة منذ سنوات. فمن المستفيد من حفر آبار ثم تركها، مما يتسبب في خسارة يومية للمياه تقدر بـ 375 لترا في الثانية وحرمان الفلاحين منها لسنوات؟ فهو استثمار من دون استغلال. فالمطلوب هو دعم هذه المناطق، التي تعاني جفافا قد أثر هذه السنة حتى على محصول التمر، بهذه التجهيزات الضرورية لسقي النخيل والأراضي الفلاحية.

تطرح مسألة ثانية تتعلق بالحواجز المائية. ففي وادي العرب ببلدية زريبة الوادي ووادي جدي وغيرهما، يقوم الفلاحون كل سنة بعمل تعاوني عرفي يجمعون فيه أموالا لإقامة حواجز. ولكن وفي كل سنة طبعا يضطرون إلى إعادة إنفاق أموال أخرى لأن الحواجز التي أقاموها بإمكاناتهم البسيطة لا تستمر ولا تصمد أكثر من سنة. فالمطلوب إعادة إقامة حواجز على هذه الأودية ولو بمساعدة الفلاحين في المنطقة.

كما تطرح مسألة ثالثة أيضا نراها ضرورية للفلاحة في ولاية بسكرة وهي تتعلق بالسد الذي طالما انتظرناه وهو سد منبع الغزلان الذي ستنتهي الأشغال به -حسب وزارة التجهيز- في نهاية سنة 1999. ولكن حتى وإن انتهت الأشغال به فماذا نعمل بهذا السد إن لم يكن في ميزانية عام 2000 مشروع لسقي الأراضي والمساحات المجاورة في لوطاية وغيرها؟ هذه المساحات كثيرة فلا بد من الإسراع بوضع هذا المشروع.

نشكر الوزارة على التفاتتها السنة الماضية بتخصيص

حظا هو نسيجها الصناعي المتنوع وجامعتها المتعددة الاختصاصات. كل هذا جعل منها في سنوات السبعينات قطبا للتشغيل والتصدير والعلم وأصبحت بذلك مفخرة الجزائر؛ إلا أن هذه النعمة تحولت في زمن الرداءة والانتهازية إلى نقمة أثقلت كاهل مواطنيها.

نعم، إن الوضعية الاجتماعية في ولاية عنابة قد تجاوزت الخط الأحمر وأصبح يميزها التسريح المكثف للعمال والتفكك الاجتماعي عوضا عن العمل والحماية الاجتماعية، التسرب المدرسي والجامعي، التوقف الإرادي للطلبة والتلاميذ عن الدراسة، بطالة الآلاف من خريجي الجامعات الذي هم بدون مناصب عمل، وعدم تقاضي العمال أجورهم منذ شهور- وأذكر على سبيل المثال عمال مؤسسة فيروفيال-زيادة على ذلك مشاكل المتقاعدين والمعاقين والفئات المحرومة التي لا تعد ولا تحصى، تفاقم الفوارق الاجتماعية، تزايد حدة البطالة التي بلغت حوالي 38٪، غياب مشاريع كبرى منذ سنوات، توقف مشاريع استثمار منذ شهور نظرا إلى البيروقراطية والمحسوبية وأشياء أخرى، كثرة الآفات الاجتماعية التي لا تتماشى ومجتمعنا والتي تشكل خطرا على شبابنا، تكاثر البيوت القصدية وغبن سكان الأحياء الشعبية القديمة رغم الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال. كما نسجل انحرافا في توزيع الإعانات في إطار الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب. كل هذه الأوضاع تعبر عن الاحتجاجات العمالية والطلابية في جل القطاعات ولكن لا حياة لمن تنادي.

وعلى ذكر الاحتجاجات والاضطرابات نشير على سبيل المثال إلى مؤسسة فيروفيال وقضايا فيرفوس وسيثمان ونوعية المعدن، وكذا قضية تحويل مبلغ 18 مليون دولار من قبل مؤسسات أجنبية والتحايل الذي تسببت فيه مؤسسة صيدال، ونذكر كذلك الضغط الذي تعرض له ممثل العمال وخليّة أبناء الشهداء في مؤسسة صيدال بسبب تنديدهم بهذه القضايا المذكورة. والسيد وزير

9 أشهر. فيألى متى يستمر هذا الوضع ؟ والأمر كذلك طبعاً بالنسبة إلى المكفوفين وغيرهم...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال لعمارة وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بلدي.

السيد الطيب بلدي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم.

فيما يخص قطاع العمل والحماية الاجتماعية والصناعة، فإنني لن أتكلم عن مسببات الوضعية الاجتماعية ولا عن التدابير المتخذة في إطار الحماية الاجتماعية والآليات التي تسيروها ولا عن سلبياتها. ولن أتكلم أيضا عن ميدان التشغيل ولا عن الحلول المقترحة، لأن البطالة والبيروقراطية هما السائدتان، ولن أتكلم عن النسيج الصناعي الذي كان في وقت مضى مفخرة الجزائر ولا عن عملية تفكيكه المشبوهة ولا عن الشركات القابضة وعبوبها، ولن أتكلم كذلك عن الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على بلادنا وآثارها الاجتماعية؛ ولكنني أردت أن أتكلم عن ولاية عنابة التي أعتبرها نموذجا ومثالا حيا عن الانعكاسات الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة الصناعية. وفي نفس الوقت أبين التناقضات الموجودة بين القدرات التنموية لهذه الولاية في شتى الميادين والوضعية المأساوية التي آلت إليها.

نعم سيدي الرئيس، تعتبر ولاية عنابة من الولايات المحظوظة طبيعيا. فهي خلاصة بطابعها السياحي الساحلي، وتزخر بثرواتها الفلاحية المتنوعة. وما زادها

من منا لا يعرف سهل هبرة الموجود بالمحمدية، وسهل سيث وكذا سهل غريس، والمساحة المسقية لوادي الأبطال، دون أن ننسى منطقة بني شقران الجبلية وجبال عوف وما كانت تقدمه ذات يوم؟ كانت قديما مقولة سائرة بين العامة تقول " السلاك يا باريقو" (المحمدية). وتعني المقولة التوجه إلى المحمدية للهروب من الفقر، لأن كلمة بطالة لم تكن موجودة أصلا في قاموس المنطقة، ولأن هذا السهل المسمى سهل الهبرة كان يعتمد في سقيه على سد فرقون الذي بدوره حول جزء من مائه إلى وهران ومستغانم وأرزيو. ونظرا إلى الجفاف وامتلاء السد بالأوحال وكذا تكسير قنوات السقي أصبحت الفلاحة ميتة وأصبح الفلاحون يستغيثون وينظرون يوميا، وأمام أعينهم، موت أشجار البرتقال التي كان إنتاجها يصدر إلى الخارج، مما دفعنا رفقة زملائنا إلى المطالبة بالإسراع في إنجاز قنوات السقي من سد فرقار إلى المحمدية ليتنفس فلاحو المحمدية الصعداء.

وفيما يخص سهل سيث الذي كان ينتج الزيتون وأي زيتون! إنه (la cigoise) بالإضافة إلى الفطريات التي كانت تصدر كذلك إلى الخارج، فقد أصبح كل هذا في خبر كان لأن الأشجار هربت وماتت. زد على ذلك قلة المياه في سد الشرفة المشيع بالملوحة. وعليه فقد بات من الضروري وضع برنامج خاص لغرس أشجار الزيتون إن كنا فعلا نريد النهوض بالفلاحة، وإعادة الاعتبار إلى هذا المنتج.

لقد كان سهل غريس يغطي احتياجات السوق الوطنية من البطاطا والبصل، لكن لو رآه الآن أي أحد منا لبكى عليه بالدم والدموع، حيث انتقل فلاحوه إلى تيارت وبلعباس وحتى إلى سعيدة للاستزراق، رغم المشاكل التي يتخبطون فيها هناك. ومما زاد المشكل استفحالا هو قلة المياه الجوفية وعدم وجود حواجز مائية. وعليه، فإن فلاحو هذه المنطقة يريدون منكم وضع حواجز مائية على وادي "ماوشا" لإعادة المنسوب إلى الطبقة الجوفية

العمل والحماية الاجتماعية على دراية بهذه القضايا، وربما هذا هو السبب الذي جعله لا يزور هذه الولاية بصفة رسمية منذ زمن. ونفس الشيء يقال كذلك بالنسبة إلى السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة.

أما فيما يخص قطاع العدل فإنني أطرح قضية الولاية ورؤساء الدوائر التي سبق وأن طرحتها بالأمس على السيد وزير المالية ولكنه لم يجب. ففيما يخص هؤلاء الولاية ورؤساء الدوائر الذين تم عزلهم مؤخرا بسبب ارتكابهم أخطاء جسيمة تتمثل في تحويل أموال وأمالك عمومية فالسؤال المطروح هو: أين دولة العدالة من هذه القضية؟ وماذا عن فصل السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الطيب بلدي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

زميلاتي وزملائي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي اليوم أن أبدأ تدخلي بعدة استفسارات، وهي كالتالي: كم من سجارة أشعلت؟ كم من محروقات نفذت؟ كم من مآذبة غداء وعشاء جهزت؟ كم من حبرسال؟ كم من اجتماعات برمجت؟ وأخيرا كم من محافظ وزعت؟ وأنا أملك واحدة منها. كل هذا من أجل القطب الفلاحي بمعسكر، ولكنه لم ينطلق بعد. فيالي أين وصلت الفكرة؟ أبهذه الطريقة نعيد الثقة إلى المواطن في دولته؟ فالسؤال يبقى مطروحاً سيدي وزير الفلاحة.

منها وتستفيد منها كل السلطات المحلية والمنتخبون عن دور هذه الوكالة وأهدافها، وهذه الأسئلة هي :

- ما هي أول ولاية استفادت أكثر من هذه الوكالة ؟
- ماهي آخر ولاية استفادت من هذه الوكالة أقل ؟
- كيف تتم عملية الاستفادة من المنفعة العامة ؟

سيدي الرئيس، إن التضامن الوطني مهمة نبيلة، لكن أود في هذا المقام أن أقول للوزيرة جملة واحدة كافية وهي : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل مسؤول ما سطر الوصول إليه. فمن كان هدفه هو التضامن الفعلي مع الطبقة المحرومة والمعاقبة فنتيجته هي ذلك الهدف المسطر. ومن كان هدفه الشعبوية بأموال الدولة أو المهرجانية باسم القانون فلا المحتاج الفعلي يستفيد ولا الهدف يتحقق". وعليه نطالب بتغيير الأسلوب . من فضلكم لدي أسئلة للسيدة الوزيرة كذلك:

السؤال الأول: هل دخل سكان " عوف والبنيان " مساكنهم التي منحتها إياهم ذات يوم الوزارة؟

السؤال الثاني: هل انطلقت فعلا الحافلة الثانية في العمل؟
شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمن حبيبي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،

الإخوة رجال الإعلام،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ومساعدة الفلاحين إن كنا فعلا نريد الخير لهذه المنطقة. وما مثال عين الدفلى التي أنتجت 20٪ من الإنتاج الوطني إلا دليلا على ذلك.

أما منطقة بني شقران الجبلية التي ضربت أروع الأمثلة في الكفاح منذ 1914 إلى 1962 فلا يزال سكانها يعيشون الحرمان. وعليه فإذا كانت الدولة تريد فعلا تثبيت المواطنين في أماكنهم، عليها بإعادة إحياء مشروع بني شقران بطريقة علمية ومدروسة، وذلك يدعم الفلاحة الجبلية. وما دمننا نتكلم عن الفلاحة فإن جريمة اقتصادية ارتكبت وقد أشار إليها ذات يوم أحد المنتخبين ببلدية تيزي ولاية معسكر، حيث تتوفر هذه البلدية على وسائل تخزين البطاطا تصل سعتها إلى حوالي 12000 طن بوسائل وحظيرة متطورة جدا حيث تتعرض لعوامل طبيعية تتسبب في تعطيلها يوميا. وبالمقابل نريد إنشاء هذه الوسائل. فأى سياسة هذه؟ وأين هي الشركة القابضة؟ وإلى أين نحن متجهون؟ وهل هذا هو التخطيط الحقيقي؟ لا وألف لا!!

هذا ولا يفوتني، سيدي الوزير، أن أستفسر عن نصيب ولاية معسكر من المشاريع المبرمجة لسنة 2000 المركزية واللامركزية منها. فمن ضمن 694 كلم لشق الطرقات في الأراضي الجبلية و236 مشروعا لإنشاء ينابيع ماء (عيون) و930 هكتارا لاستصلاح الأراضي لم تستفد الولاية إلا صفر (0) صفرا (0) صفرا (0) في حين لو قسمنا المشاريع بالتساوي على الولايات الـ 48 لاستفادت ولاية معسكر 8 كلم لشق الطرقات و09 ينابيع "عيون ماء" للدواوين وما أكثرها و19 هكتارا للاستصلاح إن لم أكن مخطئا في عملية القسمة، فهل لكم النية في إعادة النظر في التوزيع العادل سيدي وزير العمل؟

لقد أنشأنا ما يسمى وكالة التنمية الاجتماعية. وعليه أود أن أطرح الأسئلة الآتية لأسمع إجابة واضحة أستفيد

لست أدري متى سيتم وضع صندوق خاص سواء أكان تابعا لوزارة العدل أم لوزارة المالية أم الداخلية أم خزينة الدولة لتعويض السجناء المظلومين ماديا ومعنويا ما لحق بهم من ظلم وإجحاف وذلك هو العدل الذي يدوم به الملك وإلا فإن الملك والأمة مما هما عليه من ظلم يوشكان أن يذهبا أدراج الرياح ؟

وعلى هذا الأساس ألح على ضرورة تعويض الذين مسهم ظلم العدالة، وأدى بهم إلى فقدان مناصبهم وصحتهم.

والعجب أن هذا الظلم مس رجال القضاء ومحامين وقضاة ومنهم الأستاذ علي زويتة الذي قضى ما يقارب 5 سنوات بسجن سركاجي ثم برأته العدالة الجزائرية، وهي مشكورة على ذلك، ولكنه لم يعوض لا هو ولا أمثاله. فإذا أجبتم معالي وزير العدل بالتعويض لهؤلاء المظلومين فأقول لكم: لم لا تعوضون ؟

وما دمنا نتكلم عن العدل، معالي وزير العدل، فإن غيابيه ملحوظ في عدة مناطق من الوطن. وأذكر مثالا عن ذلك يخص بلدية " طاورة" بسوق أهراس التي لم يسلم مجاهدوها ومصلوها من تحرشات رئيس فرقة الدرك الوطني الذي يترصدهم يوم الجمعة أمام المسجد. فيستدعي المصلين ويعتدي عليهم ضربا وأحيانا بالشتيم. فكيف نفسر هذا التصرف إذ المعتدي هو من يملك الضبطية القضائية باسم القانون والمعتدى عليهم هم مواطنون أبرياء !!!

أما عن الفلاحة، فانطلاقا من الحكمة التي تقول " ويل لأمة لا تأكل مما تنتج" فلو كانت فلاحتنا واقفة على قديمها لساهمت في تحمل بعض أعباء الميزانية العامة للدولة التي لا يتحمل أعباءها إلا المواطن بالضرائب وقطاع المحروقات.

انطلاقا من الحكمة التي تقول: "العدل أساس الملك" أبتدى بإذن الله الحديث عن ميزانية وزارة العدل. ولقد انقلب مفهوم "العدل أساس الملك" إلى مفهوم معكوس هو "الملك أساس العدل". فقيل من أجل العدل وترسيخه لا بد من مضاعفة أجور القضاة حتى لا يكونوا في حاجة إلى رشوة يسدون بها ثغرات النفقات، فتضاعفت الأجرة ولكن موازين العدل لا تزال ترجح بالظلم والإجحاف.

ولذلك بطل عندنا مفهوم "الملك أساس العدل"، لأنه كلما انفتحت شهية الإنسان للملك قال هل من مزيد، مصداقا لحديثه عليه الصلاة والسلام " لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بتغى إليهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب".

وكدليل على ذلك المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التربية بالمصالح المركزية التي سجلت زيادة في ميزانيتها عن سنة 1999 بنسبة 35,46%. هذه النسبة سواء في الإدارة المركزية أم غيرها لا يستفيد منها السجين إلا بنسبة لا تزيد عن 1,31% على الرغم من أن الإدارة المركزية تتقوى على حساب المساجين ولا وجود لها إطلاقا لو لم يكن مساجين.

لقد زادت نفقات المستخدمين بنسبة 90,95% محوصلة في الأجور والرواتب والتعويضات والتكاليف الاجتماعية والجبائية. وقد علل سبب الزيادة بحجة تحويل 151 منصبا من مؤسسات السجون لفائدة المصالح المركزية وكذا الاعتمادات المترتبة عليه.

وهل يعقل أن يأكل محتجز أو سجين في 24 ساعة خبزة واحدة، ثم إذا انقضت سنة أو سنتان أطلق سراحه بحكم البراعة وهو هزيل لا يستطيع الحراك فضلا عما أصابه من أمراض، ليجد نفسه محروما من العودة إلى منصب شغله، ووجهها لوجه أمام معضتي العراء والجوع؟

تخصص بالقدر الكافي. وبالتالي يجب أن تتحول إلى مجموعات مالية صناعية حتى تتم خصصة الشيء المتبقى.

فرغم وجود لجنة الخصصة والشركات القابضة التي تقوم بعملية الخصصة، غير أن هذه الأخيرة لا تعجبنا لكونها قامت بالخصصة دون احترام اتفاقيات العمل وهي تسعى إلى تفكيك كل المركبات الموجودة تقريبا. فالزملاء الذين سبقوني تطرقوا إلى مناطق عديدة. ولقد برزت من جديد قضية تفريع مؤسسة سيدار في عناية باستعمال وسائل خبيثة، الهدف منها تفكيك النسيج الصناعي الجزائري لأغراض نعتقد أن كل واحد منا على علم بها، إذ القصد منها إضعاف المركب ليصبح غير قادر على العمل بحكم تسريح جزء كبير من العمال. وما يزال التهديد بالإضراب قائما إلى حد الآن بالحجار وبالشركة الوطنية للمركبات الصناعية، وهذا في الوقت الذي يصرح فيه المسؤولون بأن الإنتاج قد تحسن. وهذا الأمر الغريب يقودنا إلى طرح هذا السؤال: هل الشركات القابضة تعتبر دولة داخل دولة؟ فمن بإمكانه التدخل لمنعها من تصرفاتها هاته؟ فالحكومة ليست قادرة! فهي تفعل ما تشاء دون احترام القوانين، ولا بد من إيجاد الوسيلة التي تحمي الأجراء والقطاع والمؤسسات التي ما زالت قائمة.

لقد قال رئيس الحكومة السابق أثناء عمله الحكومي: إن عملية تصفية المؤسسات قد انتهت. ولكن عندما نطلع على الجرائد نجد يوميا أن العملية ما تزال جارية. وعليه، أسأل وزير القطاع: ما عدد الشركات التي تم حلها خلال السنة الماضية؟ وهل توجد مشاريع لحل شركات أخرى؟ فقد سمعنا وزير المالية يتكلم البارحة عن قطاع الصناعة

إن الدعم المادي، سيادة وزير الفلاحة غائب للأسف، من المفروض أن يوجه إلى ذلك الفلاح الذي هجر أرضه نظرا إلى الوضع الأمني المتردي وابتنى له بيتا في حاشية المدينة ليتحول إلى إسكافي ويتحول أبناؤه إلى ما لا تحمد عقباه.

إنني لم أتحدث في هذا المقال مستعملا الדיماغوجية ولا الشعبوية بل التزمت منهج مالك بن نبي رحمه الله فتحدثت عن أمور جعلها ركيزة للحضارة وهي الإنسان والتراب والزمان. فالإنسان ينبغي ألا يظلم من أي جهة كانت، ولا بد أن يعيش في ظل عدالة نزيهة راشدة، ولا بد من تفجير مواهبه وطاقاته. والأرض لا بد أن نعدل معها فنعطئها حقها من الإنتاج والإصلاح. وأما الزمان فهو الحياة، ونحن متخلفون عن الأمم الأخرى بقرون أي ميتون بالمنطق الحضاري لمالك بن نبي. وبغير هذا فالأرض جهنم والعياذ بالله.

ولذلك أقول عن وضع أرضنا الفلاحية المتردي:

الأرض مقلاة والإنسان (مرغاز)

والجور يطبخ والدجال خباز

والنفط زيت على الأشلاء ملتهب...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحسن عريبي وأحيل الكلمة إلى السيدة لويزة حنون.

السيدة لويزة حنون: شكرا، صباح الخير. إنه من الصعب التطرق إلى كل هذه القطاعات في سبع دقائق وذلك لأهميتها. نشرت بعض الجرائد في المدة الأخيرة عن قطاع الصناعة وإعادة الهيكلة ما مفاده أن الشركات القابضة لم تحظ بإعجاب البنوك العالمية، لأنها لم

وتستطير سياسة وطنية للتصنيع والتنمية تنشىء مناصب الشغل التي نحددها، وأجور تتماشى مع غلاء المعيشة. عندما نطالب بعدم رفع الرسوم فلأن الناس لم يعودوا قادرين على العيش. ومن المفروض أنه كلما غلت المعيشة إلا وتبعثها الزيادة في الأجور، أي تحرك سلم الأجور. فقد سألنا وزير العمل السنة الماضية عن عدد الأطفال الذين يعملون عوض أن يذهبوا إلى المدرسة وسنهم لا يتجاوز 15 سنة، وأتكلم عن كل الأطفال سواء منهم الذين يبيعون الخبز في الشارع أم الذين يعملون في السوق أم في الورشات السرية الموجودة تحت الأرض. والسؤال المطروح هو: ما الذي دفعهم إلى ذلك؟ إنه عدم وجود راتب وشغل. ولا ينبغي أن نعتبر أن المشكل يكمن في البحث عن الأشخاص الذين يشغلون هؤلاء الأطفال لنمنعهم من ذلك. وقد يؤدي هذا الأمر أيضا بالمدرس إلى أن يصبح عاجزا عن تدريس كل أبنائه لأن راتبه لا يسمح له بشراء لوازمهم المدرسية إذ لا يكفي راتبه حتى لتوفير الغذاء واللباس لهم. فالمشكل الجوهرى الذي يجب أن نحله يتمثل في الشغل والأجر. ونتساءل عما إذا كنا أعدنا مشروعا للتقليص من العمل؟ ما نسمعه عن "الذهاب الإرادى" ما هو إلا هراء، وهو ما تأكدنا منه بعد دراستنا لوثائق تخص ذلك. إنه يفرض على العامل الذهاب أو خسارة كل شيء. فكفانا من هذا الوضع. فالمجتمع في تفكك ولا يمكن الاستمرار في هذه الطريقة.

كما نطرح قضية أخرى تخص 120 ألف حامل للشهادة الجامعية يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية ويتقاضون مبلغ 2800 دج منذ أربع أو خمس سنوات، ويشغلون بصفتهم حاملي الشهادات! فإلى متى يظل هؤلاء يعيشون في هذه الظروف؟!

وكيفية جلبه للموارد وإحداثه لمناصب الشغل. وعليه إن لم ترسم سياسة صناعية لحماية هذا القطاع، فلا حاجة لتغليب بعضنا البعض.

أما الشراكة مع الخارج والتي نتكلم عنها فيمكن أن نلاحظها من خلال مشروع (إيناد) الذي لم يتجسد بعد وتنمى ألا يتجسد. فهم الشركات المتعددة الجنسيات الوحيد هو بيع بضائعها فقط بحيث عندما تشتري شركة جزائرية فإن غرضها من ذلك هو غلقها قصد بيع بضائعها هي فقط.

أما فيما يخص قطاع صناعة الأدوية فيبدو أن الإتاوات الجديدة ستطبق في الواقع على المنتجين الجزائريين فقط قصد دفعهم إلى التوقف عن النشاط، وبالتالي القضاء على إنتاجنا الوطنى وهذا غير مقبول. وقد صرح وزير العمل والحماية الاجتماعية السنة الماضية بأنه لا يوجد عامل واحد لم يتقاض أجره، في حين قال بمناسبة حلول الدخول الاجتماعى لهذه السنة إن عدد العمال الذين لا يتقاضون أجرهم هو 100 ألف عامل. فمن أين أتى هذا العدد خلال سنة واحدة وفي أي قطاع؟ ثم قال إنه سويت وضعية 34 ألف عامل، بينما الاتحاد العام للعمال الجزائريين يذكر 50 ألف معني بالتسوية فما مصير الباقي منهم؟

ففي كل يوم نتصفح فيه الجرائد إلا و تطالعنا بأن بعض العمال لم يتقاضوا أجورهم منذ 12 أو 20 أو 25 شهرا. وعليه ما تزال الأسباب التي يرجع إليها هذا المشكل غير واضحة. وقد قال وزير المالية البارحة إن الحل يكمن في توفير مناصب شغل وتوفير راتب محترم يضمن للعامل الاسترزاق منه والعيش الكريم وتدريب أبنائه، هذا صحيح! إذ يفسر ضرورة إحداث سلم متحرك للأجور،